

تقرير

الكهرباء من «مهمة مستحيلة» إلى «مهمة ميقاتي» جبران باسيل: الأولوية لمشاريع الطاقة على جدول أعمال مجلس الوزراء

المدروسة، علماً أن «الامر ليس سحرياً»، يحذر الوزير؛ لكن إذا حرك زملاءه ملف استئجار الطاقة يُمكن أن ترسو على شواطئنا بواخر إنتاج الكهرباء خلال فترة تقل عن 6 أشهر لتؤمن تغطية لعمليات صيانة المعامل، يوضح الوزير لـ «الأخبار». واستئجار البواخر يمثل خطوة أولى مباشرة، على أن تمضي الحكومة في الخطوات الأساسية الأخرى. فبدية هناك استئجار الكهرباء من سوريا وتركيا وهنا «يجب بحث تحسين الشروط» لكي تكون مناسبة للجانب اللبناني، علماً أن الخطة ترصد تأمين 7,5% من الطاقة الإجمالية المنتجة المتوقعة 2014 (4 آلاف ميغاوات) عبر هذا التدبير.

وفي ما يتعلق بالمحروقات للمعامل الحرارية، من المفترض المضي قدماً في توجه تحسين المعطيات السعرية، حيث جرى توفير نحو 40 مليون دولار في 2010 في إطار عقود تنتهي قريباً، ما يمهد للدخول في مرحلة تفاوض جديدة هذا العام مع الشركات الحالية وشركات أخرى لفتح المجال أمام وضع سياسة جديدة.

ومن الإنتاج وتأمين الطاقة إلى النقل؛ وهنا اشار باسيل إلى أهمية إنجاز مشروع المنصورية، الذي «يحتاج إلى المؤازرة الأمنية لتنفيذه». وهناك أيضاً مركز تحكّم ينتهي العمل فيه في تشرين الثاني المقبل. وإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع عديدة من محطات أساسية وأخرى ثانوية تراوح الفترة اللازمة لإجراء تليزيمها بين 3 أشهر و6.

بعد النقل، هناك التوزيع الذي يفترض فُض عروضه في تموز المقبل، على أن يبدأ العمل في الخريف المقبل.

وفي محور آخر، يُشدد باسيل على ضرورة إقرار قانون حفظ الطاقة الموجود لدى مجلس الوزراء، إضافة إلى «المخطط الوطني لترشيد الطاقة»، ليكون لبنان «البلد العربي الأول الذي تُقرّ حكومته مخططاً شاملاً كهذا».

أما في ما يتعلق بالترفة «فهي ستبقى ثابتة في المرحلة المقبلة» مع ضرورة زيادة الرقابة على تعرفه المولدات الخاصة، وهنا المسؤولية تقع على البلديات. جميع هذه المعطيات موجودة في تقرير شامل سترفعه الوزارة إلى الحكومة لتحقيق «عمل نوعي... حيث هناك أمال معقودة على رئيس الحكومة (نجيب ميقاتي) للنجاح».

المدروسة، علماً أن «الامر ليس سحرياً»، يحذر الوزير؛ لكن إذا حرك زملاءه ملف استئجار الطاقة يُمكن أن ترسو على شواطئنا بواخر إنتاج الكهرباء خلال فترة تقل عن 6 أشهر لتؤمن تغطية لعمليات صيانة المعامل، يوضح الوزير لـ «الأخبار». واستئجار البواخر يمثل خطوة أولى مباشرة، على أن تمضي الحكومة في الخطوات الأساسية الأخرى. فبدية هناك استئجار الكهرباء من سوريا وتركيا وهنا «يجب بحث تحسين الشروط» لكي تكون مناسبة للجانب اللبناني، علماً أن الخطة ترصد تأمين 7,5% من الطاقة الإجمالية المنتجة المتوقعة 2014 (4 آلاف ميغاوات) عبر هذا التدبير.

ومن الاستئجار والاستئجار إلى الإنتاج الأساسي. وفي هذا الصدد يُشدد باسيل على مجموعة من المسائل، أولاً، أن دفاتر الشروط الخاصة بتليزيم استثمارات لإنتاج 700 ميغاوات قد أنجزت (ويُفترض أن تنطلق المناقصة الخاصة فور تأمين التمويل). ثانياً، هناك مشاريع تأهيل معامل الذوق والجيّة، الزهراني والبدوي، وصور وبعلبك والحريشة؛ وتستطيع هذه المعامل تأمين 375 ميغاوات إضافية. «وقد انطلقت فعلاً هذه العمليات، والأسرع هي

حسن شقراني

عام كامل من على إنجاز الإطار النظري لخطة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء. عام كان مليئاً بفقدان أي منطلق في أليات الحكم في لبنان. فكان أن عُرق التنفيذ في محاور عديدة، وتوقّف العمل لانفراط عقد مجلس الوزراء. ومن بين النتائج المباشرة عدم تمكّن البلاد من استئجار طاقة عبر البواخر؛ وهو تدبير كان من شأنه أن يؤمّن 300 ميغاوات تُخفّف حدة العجز.

وخفض حدة العجز هو أضعف الإيمان في المدى المباشر، نظراً إلى الفجوة الكبيرة بين الطلب والعرض، التي تبلغ 35%؛ عجز نتج من إهمال قطاع الكهرباء استراتيجياً ومؤسّساتياً على مدى 20 عاماً، حيث لم يُخصّص للاستثمار فيه إلا 1,6 مليار دولار فقط.

لكن مشارف هذا الصيف الحار حملت خبر تأليف الحكومة، من دون مناقشة سياسية على الأرجح، ومن شأن ذلك أن يسمح بتمير جميع المشاريع المرتبطة بالخطة «فالتمني الآن هو أن تكون تلك المشاريع على رأس جدول أعمال مجلس الوزراء، وأن تكون المهمة الأولى»، على حدّ تعبير وزير الطاقة والمياه، جبران باسيل، لدى عرض التقرير نصف السنوي لتنفيذ الخطة.

والحقيقة هي أنه رغم إجماع جميع أطراف السياسة على أن الخطة التي أعلنتها وزارة الطاقة في منتصف العام الماضي مثلت «إنجازاً وطنياً»، بقي تنفيذها مهمة مستحيلة، فالعراقيل ظهرت من كل حذب وصوب وفي جميع الميادين، أما الآن، فليس هناك أي حجة لعرقلة تنفيذ الاستثمارات والمشاريع اللازمة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، مع التركيز على محور الخطة وهو «التحول من الاعتماد على المحروقات السائلة المرتفعة الثمن إلى الغاز الفعّال والرخيص والصديق للبيئة».

يقول باسيل. ويتأمين الإطار النظري، لن يكون العائق سوى تأمين الأرصدة اللازمة للمشاريع الأولية المطروحة على الحكومة؛ فمن بين 4,8 مليارات دولار، وهي كلفة الخطة التي تمتدّ حتى 2015، هناك 1,2 مليار دولار تمثلت الحاجات المباشرة حالياً، بحسب إياضاحات باسيل.

في التفاصيل، تنقسم الخطة إلى محاور عديدة يُفترض أن تؤمّن الاستثمارات اللازمة لها عبر الدولة اللبنانية بنسبة 31,2% وعبر القطاع الخاص بنسبة 51,1% ومن التمويل الخارجي 20,8%. المهمّ الآن بدء تنفيذ المشاريع المعروضة



في 2010 بزيادة 10% عن 2009، وبحصة سوقية تبلغ 6,29%، وهي تملك 16 صالة عرض فيها 4958 كرسيًا بمعدل إشغال يبلغ 2,33%.

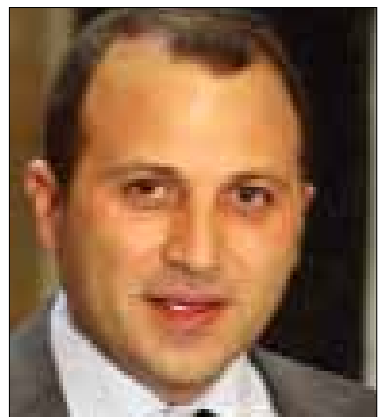
- تراوح كلفة الاستثمار للكرسي الواحد في السينما، ما بين 3 آلاف دولار و4 آلاف دولار. أما أكلافها التشغيلية الإجمالية (تشغيل أنظمة البث، الكهرباء، الصيانة، التكييف، العمال) فهي تعادل 15%، أما موردو الأفلام فيحصلون على 50% من مبيعات العروض.

- إن مجمل الاستثمارات في دور السينما تقدّر بنحو 78 مليون دولار، فيما تصل مبيعاتها الإجمالية إلى 40 مليار ليرة (26,5 ملايين دولار). أما أرباحها فهي تصل إلى 11 مليون دولار (باستثناء مبيعات الفوشار والعصائر والمشروبات...). المغارقة أن بعضها توفي، وبعضها دخل غرفة الإنعاش، فيما بدأ عدد قليل بالعمل على زيادة ربحيته، والانتشار باتجاه سوريا والعراق (أربيل).

الأولى، وهي باعت 1,5 مليون تذكرة، بزيادة نسبتها 18% عن 2009، وقد استحوذت على حصة سوقية نسبتها 55%. وبلغت نسبة الإشغال لدى «أمبير» 19,69%؛ لديها 33 صالة عرض، فيها 6283 كرسيًا وأجرت 24 عرضاً أسبوعياً. تليها سلسلة صالات «غراند» التي باعت 920 ألف تذكرة، بزيادة 17% عن 2009، فيما بلغت حصتها السوقية 32%، ونسبة الإشغال لديها 27,44%، وهي تملك 19 شاشة عرض و4029 كرسيًا وأجرت 16 عرضاً أسبوعياً.

ثم هناك سلسلة صالات «بلانيت» التي باعت 253 ألف تذكرة، بتراجع نسبته 16%، وبحصة سوقية توازي 9%. وقد بلغت نسبة الإشغال لديها 5,26%، وهي تملك 23 صالة عرض و4207 كرسيًا، وأجرت 22 عرضاً أسبوعياً. وهناك سلاسل أخرى مثل ستارغيت والكسليك والأريسكو وغيرها، وجميعها باعت 113 ألف تذكرة

لم يعد هناك عائق فعلي
لنعم تنفيذ الاستثمارات
اللازمة في مجالات الإنتاج
والنقل والتوزيع



باختصار

ومضمونة. وأشار الحاج حسن خلال افتتاح الدورة التدريبية المخصصة لتوثيق الشتول وتطبيق القرارين 526 و528 في قاعة المحاضرات في وزارة الزراعة، إلى أن لبنان يستطيع في ظل توافر المياه والتربة والمناخ المناسب، وتأثير من محدودية المساحات وصغر الحيازات الزراعية، أن يتحول إلى منتج مهم للشتول الموثقة والمصدّق عليها بكميات كبيرة للتصدير، ولا سيما أن الكفاءات المطلوبة متوفرة ومركز التوثيق جاهز والتحضيرات النظرية مكتملة والعمل على إنشاء مختبر مخصص لمنح الشهادات يُنجز قريباً، وقد وُقعت اتفاقات تعاون وتكامل بين المديرية العامة لوزارة الزراعة ومصحة الأبحاث العلمية الزراعية وجمعية مشاتل لبنان، في إطار تضافر الجهود لتحقيق قفزة نوعية كبرى في مجال قطاع المشاتل.

البنك الدولي وصندوق النقد مستمران في دعم لبنان

في خلاصة اجتماع عقد بين وزير المال محمد الصفدي والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي الهادي العربي الذي أكد استمرار البنك الدولي في دعمه مؤسسات الدولة في تنفيذ مشاريع إنمائية، وخصوصاً مشروع مياه بيروت الكبرى ومشروع لدعم التربية، وتبلغ قيمتهما ما يقارب 340 مليون دولار. كذلك أبدى العربي استعداداه لدعم مشاريع جديدة تساهم في تحريك العجلة الاقتصادية. وكان الصفدي قد التقى ممثل صندوق النقد الدولي في لبنان إيريك موتو في زيارة تعارف، وأكد موتو رغبة الصندوق في التعاون مع وزارة المال في كل المجالات (وطنية، مركزية)

القطاع الصناعي يحتل موقعا مهماً على الخريطة الاقتصادية

الكلام لوزير الصناعة فريخ صابونجيان خلال لقائه رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام. وأضاف صابونجيان أن القطاع الصناعي أثبت، رغم كل الأزمات الداخلية وتلك المحيطة بنا، أنه حافظ على نموه، ودعا الصناعيين إلى العمل المشترك لإنجاح القطاع وتطويره وتحديثه عبر الدفع في اتجاه تحديث القوانين وسنّ التشريعات المناسبة لمواكبة المتغيرات الحاصلة. وأشار إلى العمل على رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وزيادة الإنتاج وتنويعه وتفعيل الصادرات وإيجاد أسواق جديدة. ودعا إلى توظيف كل القدرات والميزات التفاضلية لبناء مستقبل جديد ومشرق عبر تدعيم الصناعة اللبنانية.

لبنان يستعد ليصبح مصدرًا للشتول

هذا ما أكده وزير الزراعة حسين الحاج حسن، لافتاً إلى العمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمشاتل في لبنان، لتصبح قطاعاً أساسياً في الزراعة، وتأهيله ليصبح قادراً على تصدير شتول موثقة ومصدّق عليها لبنانياً وعالمياً. ورأى أنه لم يعد من المسموح أن يزرع المزارع شتولاً من نوعية مطلوبة ليكتشف بعد سنوات أنه زرع نوعاً آخر، ولفت إلى أن الوزارة تعمل على مسح المشاتل المنتجة ومراكز بيع الشتول تمهيداً لإدخالها في تصنيف على أساس النوعية والتزام المعايير، وسُيعلن هذا التصنيف ليعلم المواطن اللبناني مانا يشتري ومن أين يشتري شتولاً موثوقة

استخدم بطاقات الإئتماد المصرفي لتزيد فرصك بالربح...

أطلق الإئتماد المصرفي في شباط (فبراير) ٢٠١١ حملته الثانية لبرنامج الولاء CB Miles لهذا العام، مشجعاً بذلك حاملي البطاقات على استخدام بطاقتهم وجمع المزيد من النقاط. وقد أجري السحب الخاص بهذه الحملة في ٤ أيار (مايو) ٢٠١١ وفازت نتيجته السيّد جومانا قرقماز بخمس أونصات ذهب. وقد تسلّمت السيّد قرقماز جائزتها خلال حفل كوكتيل أقيم في ١٣ أيار (مايو) ٢٠١١ في فرع الإئتماد المصرفي في غزير. مع الإئتماد المصرفي، الربح بمتناول الجميع فالجائزة التالية هي عبارة عن رحلة بحرية لشخصين تنطلق في ١٧ آب (أغسطس) لمدة 7 ليال. وتعطي هذه الرحلة الفائز فرصة لزيارة كل من تركيا وكرواتيا وإيطاليا واليونان على متن سفينة MSC. لدخول السحب والفوز بهذه الجائزة القيمة، ما عليك سوى استخدام بطاقتك الصادرة عن الإئتماد المصرفي وجمع عدد أكبر من النقاط. سيجري السحب في 15 تموز (يوليو) ٢٠١١. يشار إلى أنّ كل السحوبات تجري بإشراف مديرية اليناصيب الوطني اللبناني.